مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR)
المجلد: 11 - العدد 01 - / (2022)
ISSN: 2170- 1938
EISSN: 2602-7313
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة 2010-2019

Analysis of the competitiveness of the Algerian economy through the Global Competitiveness Reports of the World Economic Forum WEF during the period 2010-2019

ط.د/ إبتسام رزوق [1] (*)، أ./ عبد الرؤوف حجاج [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، rzibtissem@gmail.com

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر ، abderraouf.hadjadj@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/01 تاريخ القبول: 2022/03/20 تاريخ النشر: 2022/07/24

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التحقق من مدى نجاح السلطات الجزائرية في جعل اقتصادها اقتصادا تنافسيا من خلال دراسة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة 2010-2019، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في وصف وتحليل أداء المؤشرات، وتوصلت لمجموعة من النتائج تتمحور حول الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقارير التنافسية العالمية، ما يعكس فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها وإدماج مؤسساته في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الأداء التنافسي، تقرير التنافسية العالمية، مؤشرات التنافسية، القدرة التنافسية، اقتصاد السوق.

Abstract:

The research aims to verify the extent to which the Algerian authorities succeeded in making their economy a competitive economy by studying the competitive situation of the Algerian economy in the Global Competitiveness Report of the World Economic Forum WEF during the period 2010-2019. Some of the results center on the critical situation of the Algerian economy in the global competitiveness reports, which reflects the failure of the policies and programs that the state has set up in order to raise the competitiveness of its economy and integrate its institutions into global markets.

Keywords: Competitiveness, competitive performance, global competitiveness report, competitiveness indicators, competitiveness, market economy.

JEL codes: O10,F63.

(*) المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

أفرزت الثورة الصناعية الرابعة عديد التحديات والضغوط اقتصادية على جميع الدول، من أبرزها قضية الاندماج في السوق العالمية ومواجهة المنافسة الخارجية، حيث أصبح من الضروري لجميع الدول تأهيل اقتصادياتها لواجهة المنافسة الدولية، وتقوم عديد المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بإصدار مؤشرات بصورة دورية تقيّم من خلالها أداء الدول وتقوم بتصنيفها بأسلوب موحد لتقييم الأداء، كما وتعتبر تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين المصادر الرئيسية للمستثمرين والفاعلين في القطاعين العام والخاص، حيث يعبّر التقرير عن الإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، كما ويبرز نقاط قوة وضعف الدول من خلال التعرف على موقعها حسب كل مؤشر.

بداية من 1990 واتخاذ الجزائر التوجه نحو اقتصاد السوق، عرف الاقتصاد الجزائري جملة من الإصلاحات ذات الطبيعة الليبرالية، حيث أقرّت الجزائر عديد السياسات والبرامج التنموية كما قامت باستحداث عديد الهيئات التي عُوّل عليها في المساهمة في ترقية القطاع الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، كما قامت بإصلاحات شاملة مست عديد المجالات الجمركية والضريبية والمصرفية وكذا التجارة الخارجية بهدف تأهيل القطاع الاقتصادي ورفع تنافسية مؤسساته لمواجهة المنافسة الخارجية، سنحاول من خلال الدراسة تتبع مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة من 2010 إلى 2019، والإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هي الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة 2010-2019 ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تبحث الدراسة في أهم المؤشرات التي حددها تقرير التنافسية العالمية بهدف الكشف عن أهم التطورات في المؤشرات سواء بالتقدم أو التراجع وذلك لمراجعة فعالية السياسات والإجراءات التي أقرتها الدولة الجزائرية في الدفع باقتصادها نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو ونطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المكانة التي حصدتها الجزائر في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؟
- كيف كان أداء الاقتصاد الجزائري في كل من مؤشر المتطلبات الأساسية خلال الفترة 2010-2017 ومؤشر التمكين البيئي خلال الفترة 2018-2019؟
- كيف كان أداء الاقتصاد الجزائري في كل من مؤشر معززات الكفاءة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 10-2017 ومؤشر كفاءة الرأس المال البشري خلال الفترة 2018-2019 مركزا متقدما في الترتيب العالمي؟
- كيف كان أداء الاقتصاد الجزائري في مؤشر الأسواق الجزائرية خلال الفترة 2018-2019؟
- كيف كان أداء الاقتصاد الجزائري في مؤشر نظام الابتكار للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 10-2019؟

وانطلاقا من الأسئلة الفرعية سنقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- تحتل الجزائر موقعا جيدا في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛
- تطور أداء كل من مؤشر المتطلبات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2017 ومؤشر التمكين البيئي خلال الفترة 2018-2019؛
- يحتل كل من مؤشر معززات الكفاءة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 10-2017 ومؤشر كفاءة الرأس المال البشري خلال الفترة 2018-2019 مركزا متقدما في الترتيب العالمي؛
- تطور أداء مؤشر الأسواق الجزائرية خلال الفترة 2018-2019؛
- تحسن أداء مؤشر نظام الابتكار للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 10-2019.

وتتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- معرفة الإطار المفاهيمي للتنافسية؛

- إبراز مكانة الجزائر في تقارير التنافسية العالمية خلال الفترة المدروسة؛
- التأكد من مدى نجاعة السياسات والبرامج التي أقرتها الدولة في رفع تنافسية اقتصادها؛
- تشخيص مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تشخيص مؤشرات التنافسية العالمية GCI؛
- تحديد نقاط قوة الاقتصاد الجزائري بهدف تعزيزها و إبراز نقاط الضعف للعمل عليها وتحسينها؛
- تقديم اقتراحات حول الإجراءات التي من شأنها رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

ولمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي في وصف المؤشرات المدروسة والمنهج التحليلي في تحليل أداء تلك المؤشرات.

2. الإطار المفاهيمي للتنافسية:

1.2- تعريف التنافسية: يختلف تعريف التنافسية باختلاف مستوى التحليل فيما كانت شركة، قطاع نشاط أو دولة، ويمكن تعريفها على الثلاث مستويات، بحيث كل هذه المستويات متكاملة فوجود شركة محلية ذات قدرة تنافسية كبيرة سيظهر ذلك في شكل قطاع فعال وتنافسي وبالأخير سينعكس ذلك على تنافسية الدولة:

1.1.2- تعريف التنافسية على مستوى الشركة:

بناءا على الدراسات التي قدمها مايكل بورتر عن التنافسية فإن الشركة هي من تنشئ القدرة التنافسية وليست الدولة، كما وتُبنى استراتيجيات تطوير تنافسية البلدان على استراتيجيات الشركات في مجال الابتكار والإبداع والتطوير، وذلك بهدف التوسع في الأسواق المحلية والدولية والانفتاح لتحقيق مستويات جيدة من التنافسية، كما عرفتها هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية أنها " التنافسية هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشأة الأخرى (عدنان، 2003، ص10)، كما أنّ رفع تنافسية الشركة يحقق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق درجة عالية من الكفاية أي أن الشركة تمارس نشاطها بأقل مستوى من التكاليف وبالتطور التكنولوجي المسموح كما يضمن التطور والتحسين المستمر للأداء من خلال الإبداع والابتكار الحصول على نمط جيد للأرباح كمكافأة للمؤسسة على تميزها عن منافسيها.

2.1.2- تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط:

إنّ ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع معين ما هو إلا ترجمة لقوة القدرة التنافسية لمؤسساته، نجد العديد من التعاريف للتنافسية على هذا المستوى منه من يربطها بالأداء في الأسواق الدولية ويعتبر أنّها قدرة شركات قطاع صناعي معين في بلد ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية وبالتالي تميز الدولة في تلك الصناعة (البوش، 2014، ص24)، أي هي قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها تتماشى والتطورات الاقتصادية وضمن آليات فعالة لقوى السوق من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة لحرية دخول السوق والخروج منه (فتيحة، 2018، ص14)، حيث تعمل القطاعات ذات القدرة التنافسية على تحقيق أربعة معايير أساسية متفق عليها وهي الربحية، التميز، المساهمة في التجارة الدولية و كذا المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل (ساعد و عامر، 2015، ص24).

3.1.2- تعريف التنافسية على مستوى الدولة:

حظيت التنافسية على هذا المستوى باهتمام الهيئات والمنظمات الاقتصادية التي تُعنى بإدارة الأعمال الدولية، حيث تركز بعض التعاريف على ميزان المدفوعات وأخرى تستخدم عديد المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبيًا الثروة

في الأسواق الدولية أكثر ممّا يولده منافسوه، بالإضافة للقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، وكذا القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى، مع تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): عرفها Oughton " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي" وفي وثيقة أخرى " التنافسية هي " قدرة البلد على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية" (عدنان، 2003 ، ص5).
- تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD): اعتبر أنّ التنافسية ما هي إلا أداة لتحليل كيفية قيام دولة ما أو شركة بإدارة قدراتها لتحقيق الربح،كما قام المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بتعريف التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقيق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل" (نوير، 2002، ص5).
- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية (WEF): " العوامل التي تمكن الاقتصاديات الوطنية من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بعيد المدى " نذكر أن المنتدى بادئ الأمر عرف التنافسية أنها "قدرة المنظمين في البلد على التفوق على منافسيها في الأسواق الدولية" ثم وسع التعريف وربط التنافسية بالقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة، ثم ربطها بالسياسات الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفع في المدى المتوسط (رضوان، 2011، ص24).
- المعهد العربي للتخطيط: تبنى المعهد في دراسة تنافسية الاقتصاديات العربية مفهوما للتنافسية يرتكز مؤشرين أولا الأسواق الخارجية والاستثمارية وثانيا الاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية (دويس، 2005، ص7)، كما تتحدد القدرة التنافسية على المستوى الدولي بتأثير العديد من العوامل هي كما يلي (دويس، 2005، ص49):

أ-سعر الصرف؛

ب- ظروف السوق الدولي؛

ت- ترتيب الأفضلية؛

ث- تكلفة النقل الدولي.

2.2 مؤشرات التنافسية على مستوى الدول (منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي WEF):

تتميز منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي بالحيوية والتطور المستمر بهدف الإلمام بأكبر قدر من المحددات والمؤشرات التي تؤثر على تنافسية الدول في مختلف مراحل نموها، ويتكون المؤشر من اثنا عشر مؤشرا رئيسيا يضم العوامل التي تؤثر على التنافسية في ثلاث مجموعات أساسية مرتبة ارتباطا بمرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة، كما صنفت الدول حسب مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة المواد الأولية في الصادرات (محمود، 2015، ص49)، حيث صنفت إلى ثلاث مراحل رئيسية ومرحلتان انتقاليتان وهي (أورسي،2012، ص25):

- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على عوامل الإنتاج: أي الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية واليد العاملة الزهيدة والموقع الجغرافي المتميز والمناخ.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة: أي تلك الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج.
- مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار: وهي الدول التي وصلت لمرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي تعتمد على الإبداع والابتكار باعتباره المحرك الرئيسي للنمو.

كما يتم إعطاء تثقيل لكل مجموعة من المؤشرات وفق تصنيف اقتصاد البلد، والأهمية الأكبر للمجموعة الأولى (الأداء المؤسساتي، أداء الاقتصاد الكلي، التعليم، الصحة، البنية التحتية) فإذا كانت الدولة المدروسة ضمن فئة البلدان المعتمدة على الموارد يعطى وزن منخفض لمؤشرات الإبداع والابتكار والعكس بالعكس، كما يستخدم المنتدى في إعداده لتقرير التنافسية السنوي على نوعين من البيانات هما (المرصد الوطني للتنافسية،2011، ص25):

- البيانات الرقمية Hard Data: وتشكل ثلث قيمة المؤشر ويتم الحصول عليها من مصادر مختلفة على غرار البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية...الخ
- بيانات مسح قطاع الأعمال Survey Data : تشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، حيث تجمع البيانات القيّمة عن طريق الاستبيان الموجه لرجال الأعمال في مختلف القطاعات لمجموعة كبيرة من المتغيرات غير المتوفرة في أي مصدر .

ويوضح الجدول التالي مكونات مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وكذا نسب التثقيل حسب مرحلة التطور الاقتصادي لكل دولة:

جدول 1: مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF

	المكونات	نسب تثقيل اقتصاد الموارد الطبيعية	نسب تثقيل اقتصاد الكفاءة والفعالية	نسب تثقيل اقتصاد الإبداع والابتكار	المجموع
المتطلبات الأساسية	أداء المؤسسات العامة والخاصة	**60**	**40**	**20**	**120**
	البنية التحتية				
	استقرار الاقتصاد الكلي				
	الصحة والتعليم الأساسي				
معززات الكفاءة	التعليم العالي والتدريب	**35**	**50**	**50**	**135**
	كفاءة أسواق السلع				
	كفاءة أسواق العمل				
	كفاءة الأسواق المالية				
	الجاهزية التكنولوجية				
	حجم الأسواق				
عوامل تطور الإبداع والابتكار	مدى تطور بيئة الأعمال	**5**	**10**	**30**	**45**
	الابتكار				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:World Economic Furm, the Competitiveness Reports 2018

ينقسم التقرير في تحليله إلى ثلاث فصول الأول يتحدث عن النتائج العالمية ثم المستوى الثاني يقدم التحليلات الإقليمية والقطرية ثم الثالث تحليل التنافسية والمساواة والاستدامة، ويتضمن التقرير أيضا ملخص تنفيذي يوضح ملامح الاقتصاد، بالإضافة إلى ملحقين رئيسيين هما (معهد التخطيط القومي، 2019، ص4):

- منهجية مؤشر التنافسية العالمية والملاحظات الفنية.
- مسح الرأي (الاستبيان) الذي يوضح وجهة نظر مجتمع الأعمال.

إنّ الهدف الرئيسي من تقرير التنافسية العالمية السنوي هو في أنّه يعطينا صورة شاملة للعوامل والخصائص المؤثرة والممكنة للنمو الاقتصادي والإنتاجية وكذا التنمية البشرية ليستفيد كل من الباحثين الأكاديميين، قطاع الأعمال وكذا الحكومات للمساعدة في قياس أثر الاستراتيجيات الوطنية في تعزيز مستويات الرفاه وتحقيق التقدم والنمو وتعزيز جودة الحياة للشعوب.
كما طرأ تغيير في منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية سنة 2018 و يوضح الشكل التالي مقارنة بين المنهجية القديمة والمنهجية الجديدة:

الشكل 1: مقارنة بين منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية السابقة والجديدة

المنهجية القديمة	**المنهجية الجديدة**
وزن المحاور يختلف بحسب معيار تطور البلد (دولة متطورة – دولة نامية)	**وزن المحاور متساوي بغض النظر عن معيار تطور البلد**
3 تصنيفات هي: – المتطلبات الرئيسية – معززات الكفاءة – عوامل الابتكار	4 تصنيفات هي: – التمكين البيئي – الأسواق – رأس المال البشري – نظام الابتكار
12 محور	12 محور
114 مؤشر	98 مؤشر
مقياس مؤشر الإنتاجية التنافسية	
من الواحد (1) إلى السبعة (7)	من صفر (0) إلى المائة 100
آلية حصر البيانات	
70% استبيان 30 % بيانات رسمية من هيئات دولية كالبنك الدولي أو من المصادر الرسمية للدول المشاركة	70% بيانات رسمية من هيئات دولية كالبنك الدولي أو من المصادر الرسمية للدول المشاركة 30 % استبيان

المصدر: تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ص 37-44.

3. تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة 2010-2019.

سنحاول تتبع مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن تقارير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF خلال الفترة من 2010 إلى 2019 وذلك بدراسة أهم المؤشرات التي حددها التقرير بهدف الكشف عن أهم التطورات في المؤشرات سواء بالتقدم أو التراجع وذلك لمراجعة فعالية السياسات التي سنتها الدولة الجزائرية في الدفع باقتصادها نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو، كما قسمنا الفترة المدروسة إلى فترتين من 2010 إلى 2017 ثم من 2018 إلى 2019 وذلك بسبب التغيير الذي طرأ في منهجية حساب المؤشرات في تقرير التنافسية العالمية سنة 2018، ويوضح الجدول التالي تطور أداء الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي (GCI) الإجمالي :

جدول 2: تطور أداء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019

التقارير السنوية	**درجة المؤشر العام**	**رتبة الجزائر**	**عدد الدول المشاركة**	**فرق الأداء**
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2011/2010	4,0	86	139	-
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2012/2011	4,0	87	142	-1
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2013/2012	3,7	110	144	-23

تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014/2013	3,8	100	148	+10
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2015/2014	4,1	79	144	+21
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016/2015	4,1	87	140	-8
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017/2016	4,0	87	138	0
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018/2017	4,0	86	137	+1
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018	-	92	140	-6
تقرير التنافسية العالمية لسنة 2019	-	89	141	+3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018, 2018, 2019.

بالاعتماد على الجدول أعلاه بإمكاننا تسجيل عدة ملاحظات نذكرها في ما يلي:

- سجلت الجزائر انخفاضا حادا في مؤشر التنافسية العالمية GCI سنة 2011/2010 حيث تراجعت قيمة المؤشر من 4 إلى 3,7 وتراجع ترتيبها من المرتبة 86 بين 139 دولة مشاركة في التقرير إلى المرتبة 110 من 144 دولة سنة 2013/2012 بتراجع قدره أربع وعشرين (24) مرتبة، حيث يعود سبب التراجع بالأساس إلى تراجع مؤشر معززات الكفاءة التي سجلت تراجعا قدره 0,4 لتبلغ قيمة المؤشر 3,1 وتراجع ترتيبها بـ 29 مرتبة ليبلغ الترتيب 136 سنة 2013/2012، كما سجل مؤشر معززات الكفاءة تراجع في قيم كل مؤشراته الفرعية لكن الأكثر تراجعا هما (مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل)، كما سجل مؤشر عوامل الابتكار تراجعا حادا بما قيمته 0,7 ليبلغ القيمة 2,3 وتراجع ترتيبه بـ 36 مرتبة، هذه الوضعية تعكس فشل السلطات الجزائرية في السياسة التنموية التي انتهجتها في توفير بيئة اقتصادية تعزز الكفاءة والإنتاجية وتساهم في تقدم قطاع الأعمال وتشجع الإبداع والابتكار.
- حققت الجزائر ارتفاعا في مؤشر GCI وتقدم ترتيبها بعشر مراتب لتتحصل على المرتبة 100 بين 148 دولة مشاركة بارتفاع بسيط في قيمة المؤشر بـ 0.1 ليصبح 3,8 سنة 2014/2013، وواصلت الارتقاء في ترتيب التنافسية العالمية لتتحصل السنة التي تليها أي 2015/2014 على المرتبة 79 من بين 144 دولة مشاركة بفارق 21 مرتبة حيث ارتفعت قيمة المؤشر العام إلى 4,1 وهي أحسن قيمة للمؤشر و أحسن مرتبة حصلت عليها الجزائر في تقرير التنافسية العالمية إلى يومنا هذا، حيث يعود سبب الارتفاع إلى تحسن ترتيب مؤشرات المتطلبات الرئيسية مع ثبات قيمة مؤشرها عند 4,3 منذ 2011/2010 ، كما سجلت ارتفاعا معتبرا في كل من مؤشري المؤسسات و بيئة الاقتصاد الكلي التي حققت أعلى أداء لها بارتفاع قيمة مؤشرها بـ 0,9 ليبلغ المؤشر قيمة 6,4 وحصولها على المرتبة 11 عالميا، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات معززات الكفاءة وكذا عوامل الابتكار التي شهدت تقدما ملحوظا ما يعكس فعالية الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في تحسين البيئة الاقتصادية التي تدعم النمو الاقتصادي للبلد؛
- سجلت ترتيب الجزائر تراجعا بثمان مراتب لتبلغ المرتبة 87 بين 140 دولة مع ثبات قيمة المؤشر عند 4,1 سنة 2016/2015 مع تسجيل انخفاض كبير في ترتيب مؤشرات المتطلبات الرئيسة وثبات قيمة مؤشرها عند 4,3، حيث سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تراجع حادا وتراجع ترتيبه بـ 27 مرتبة، حيث تُفسَّر هذه الوضعية بسياسة التقشف التي انتهجتها السلطات الجزائرية آنذاك بسبب تراجع إيرادات الدولة بأكثر من 50% بسبب الانخفاض القياسي لأسعار البترول إلى ما دون 34 دولار

للبرميل، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري الذي فقد قرابة 50% من قيمته ، حيث كان لهذين السببين الأثر البليغ على بيئة الاقتصاد الكلي للبلد وكذا انعكست الآثار السلبية على جل المؤشرات المدروسة.

- سجلت الجزائر خلال الفترة 2016/2015 إلى 2018/2017 استقرارا نسبيا في مؤشر التنافسية العالمية GCI لتتراوح بين المرتبة 86 و 87 وتراوح قيمة المؤشر العام بين 4,0 و 4,1 مع تسجيل تقدم بسيط في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية رغم تراجع ترتيبه عالميا، حيث تقدمت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بـ 0,1 ليبلغ قيمة 4,4 وتحسن قيمة مؤشريه الفرعيين (مؤشر البنية التحتية ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي)، كما ارتفعت قيمة مؤشر محفزات الكفاءة ليبلغ 3,7 وتحسن مؤشريه الفرعيين (مؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال)، وتقدم ترتيبه بـ 15 مرتبة؛
- سجلت أيضا الجزائر تراجعا بست مراتب سنة 2018 لتبلغ المرتبة 92 بين 140 دولة مشاركة ويعود سبب التراجع إلى انخفاض في مؤشر معززات الكفاءة الذي تراجع بـ 0,1 ليبلغ المؤشر ما قيمته 3,6، كما سجل مؤشر عوامل الابتكار تراجعا بما قيمته 0,3 ليبلغ المؤشر ما قيمته 2,8 مع تسجيل تراجع حاد في مؤشر الإبداع والابتكار ، كما سجل مؤشر المتطلبات الرئيسية تحسنا بما قيمته 0,1 لتبلغ قيمة المؤشر4,5 ويعود السبب للتحسن الكبير في مؤشر البنية التحتية الذي بلغت قيمته 4,28 بعد أن كان 3,6 السنة التي سبقتها مع تحسن في ترتيب المؤشر بـ 5 مراتب ، كما سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا رغم تراجع ترتيبه عالميا بـ 40 مرتبة،
- تقدم ترتيب الجزائر سنة 2019 بثلاث مراتب لتبلغ المرتبة 89 بين 141 دولة مشاركة مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات؛

1.3 أداء مؤشرت التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2017 (حسب المنهجية القديمة):

1.1.3 أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2017

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها بما يمكننا من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 3: أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	المؤسسات			البنية التحتية			بيئة الاقتصاد الكلي			الصحة والتعليم الأساسي			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2011/2010	3,5	98	-	3,5	87	-	4,8	57	-	5,6	77	-	4,3	80
2012/2011	3,1	127	-29	3,4	93	-6	5,7	19	+38	5,5	82	+5	4,4	75
2013/2012	2,7	141	-14	3,2	100	-7	5,7	23	-4	5,4	93	-11	4,2	89
2014/2013	3,0	135	+6	3,1	106	-6	5,5	34	-11	5,4	92	+1	4,3	92
2015/2014	3,4	101	+34	3,1	106	0	6,4	11	+23	5,6	81	+11	4,6	65
2016/2015	3,5	99	+2	3,1	105	+1	5,3	38	-27	5,6	81	0	4,4	82
2017/2016	3,5	99	0	3,28	100	+5	4,83	63	-25	5,71	73	+8	4,3	88
2018/2017	3,6	88	+11	3,6	93	+7	4,6	71	+8	5,8	71	+2	4,4	82

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

يمكننا تسجيل العديد من النقاط نوجزها في مايلي:

-تراوحت قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بين 4,2 و 4,6، فيما تراوح ترتيب المؤشر بين 65 و 92 عالميا، حيث سُجِّلت أحسن قيمة للمؤشر سنة 2015/2014 هي 4,6 وحلت بالترتيب 65 عالميا و يعود السبب إلى التقدم الكبير في مؤشر المؤسسات الذي ارتفعت قيمته بـ 0,4 ليصبح 3,4 وتقدم ترتيبه بـ 34 مرتبة وحلّ في المرتبة 101 عالميا، كما تقدم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي بـ 0,9 ليصبح 6,4 وحل بالمرتبة 11 عالميا متقدما بـ 23 مرتبة عن السنة التي سبقتها، بالإضافة إلى تسجيل مؤشر الصحة والتعليم الأساسي تقدما بـ 0,2 ليصبح 5,6 وحل بالمرتبة 81 عالميا متقدما بـ 11 مرتبة عن السنة التي سبقتها؛

-تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر المتطلبات الرئيسية من المرتبة 75 سنة 2012/2011 إلى المرتبة 89 سنة 2013/2012 رغم تسجيل تقدم بسيط في قيمة المؤشر بـ 0,1 ليصبح 4,4، ثم واصل المؤشر في التراجع إلى المرتبة 92 سنة 2014/2013 وتسجيل انخفاض قيمة المؤشر بـ 0.2 ليصبح 4.2 ويعود سبب التراجع إلى الانخفاض الكبير في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي انخفض بـ 11 مرتبة مع تسجيل انخفاض في قيمة المؤشر بـ 0,2 ليصبح 5,5، بالإضافة إلى انخفاض قيمة مؤشر البنية التحتية بـ 0,1 ليصبح 3,1 بـ تراجع ترتيبه بست (6) مراتب متحصلا على المرتبة 106 عالميا، كما سجل مؤشر المؤسسات تقدما بـ 0,3 ليصبح 3,0 وتقدم بـ ست (6) مراتب وحل بالترتيب 135؛

-تسجيل مؤشر المتطلبات الرئيسة ارتفاعا في قيمة المؤشر بـ 0,3 ليصبح 4.6 مسجلا تقدما بـ 27 مرتبة حيث قفز من المرتبة 92 سنة 2014/2013 إلى المرتبة 65 سنة 2015/2014 مع ويعود السبب إلى التقدم الكبير في مؤشر المؤسسات الذي ارتفعت قيمة مؤشره بـ 0,4 ليصبح . 3,4 ومتقدما بـ 34 مرتبة ليحتل المرتبة 101، بالإضافة إلى تقدم ترتيب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي حيث ارتفعت قيمته بـ 0,9 ليصبح 6,4 وتسجيل تقدم في ترتيبه بـ 23 مرتبة حيث حل الترتيب 11 عالميا وهي أحسن قيمة للمؤشر وأحسن ترتيب تحصل عليه هذا المؤشر إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مؤشر الصحة والتعليم الأساسي إلى 5,6 وتقدم بـ 11 مرتبة ليحتل المرتبة 81 عالميا.

-انخفاض حاد في ترتيب مؤشر المتطلبات الرئيسية بـ 17 مرتبة سنة 2016/2015 مع انخفاض قيمة المؤشر بـ 0.2 ليصبح 4.4 ويعود السبب بالأساس إلى انخفاض قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تراجع من 6.4 إلى 5.3 مسجلا تراجا حادا في الترتيب العالمي بـ 27 مرتبة من المرتبة 11 إلى المرتبة 38 رغم وجود تحسن طفيف في كل من مؤشري المؤسسات والبنية التحتية إلاّ التراجع الكبير لمؤشر بيئة الاقتصاد الكلي أثر على أداء المؤشر العام للمتطلبات الرئيسية بالسلب.

-تواصل تراجع قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بـ 0,1 ليصبح 4.3 مسجلا تراجعا بست (6) مراتب ليصل للمرتبة 82 عالميا سنة 2017/2016 ويعود السبب بالأساس إلى تراجع قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي من 5.3 سنة 2016/2015 ليصبح 4.83 سنة 2017/2016 مسجلا تراجعا بـ 25 مرتبة ليصبح في المرتبة 63 عالميا مع تسجيل ثبات نسبي في باقي المؤشرات.

-تسجيل تقدم في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية بـ 0,1 ليصبح 4,4 وتقدم الترتيب بست (6) مراتب ليحل بالمرتبة 82 عالميا سنة 2018/2017 ويعود السبب بالأساس إلى ارتفاع قيمة مؤشر البنية التحتية بـ 0,3 ليصبح 3,6 وتقدم ترتيبه بسبع مراتب ليحل بالمرتبة 93 عالميا، كما تقدم ترتيب مؤشر المؤسسات بـ 11 مرتبة ليحل بالترتيب 88 مع تسجيل تقدم بسيط في قيمة المؤشر بـ 0,1، كما سجل مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي تقدما في الترتيب بثمان مراتب ويحل بالمرتبة 71 رغم تسجيل تراجع في

قيمة المؤشر بـ 0,2 ليصبح 4,6 وتسجيل تقدم بسيط في مؤشر الصحة والتعليم الأساسي وتقدم الترتيب بمرتبتين ليحل في المركز 71 عالميا.

2.1.3 أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2017

يوضح الجدول التالي أداء مؤشرات معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 4: أداء مؤشر معززات الكفاءة للجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	التعليم العالي والتدريب			كفاءة أسواق السلع			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق المال			اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC			حجم الأسواق			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2010/ 2011	3,6	98	-	3,6	126	-	3,7	123	-	2,8	135	-	3,0	106	-	4,3	50	-	3,5	107
2011/ 2012	3,5	101	-3	3,4	134	-8	3,4	137	-14	2,6	137	-2	2,8	120	-14	4,3	47	+3	3,4	122
2012/ 2013	3,4	108	-7	3,0	143	-9	2,8	144	-7	2,4	142	-5	2,6	133	-13	4,3	49	-2	3,1	136
2013/ 2014	3,5	101	+7	3,2	142	+1	2,9	147	-3	2,6	143	-1	2,5	136	-3	4,4	48	+1	3,2	133
2014/ 2015	3,7	98	+3	3,5	136	+6	3,1	139	+8	2,7	137	+6	2,6	129	+7	4,4	47	+1	3,3	125
2015/ 2016	3,7	99	-1	3,5	134	+2	3,2	135	+4	2,8	135	+2	2,6	126	+3	4,7	37	+10	3,4	117
2016/ 2017	3,8	96	+3	3,52	133	+1	3,25	132	+3	2,89	132	+3	3,08	108	+18	4,7	36	+1	3,6	110
2017/ 2018	4,0	92	+4	3,6	129	+4	3,3	133	-1	3,1	125	+7	3,4	98	+10	4,8	36	0	3,7	102

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

يمكننا تسجيل العديد من النقاط نوجزها في مايلي:

- تراجع قيمة مؤشر معززات الكفاءة بـ 0,1 ليصبح 3,4 مسجلا تراجعا في الترتيب العالمي بـ 15 مرتبة ليحل بالمرتبة 122 سنة 2012/2011 ويعود السبب إلى تأثير الانخفاض الحاد لكل من مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي تراجع بـ 0,2 ليصبح 2,8 وتراجع ترتيبه بـ 14 مرتبة ليحتل المرتبة 120 عالميا ، بالإضافة إلى انخفاض قيمة مؤشر كفاءة أسواق العمل بـ 0,3 ليصبح 3,4 مسجلا تراجعا في ترتيبه بـ 14 مرتبة لتحتل المرتبة 137، و بدرجة أقل أثّر أيضا تراجع قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع على أداء مؤشر معززات الكفاءة حيث انخفض قيمة مؤشر كفاءة أسواق السلع بـ 0,2 ليصبح 3,4 وتراجع ترتيبه بثمان (8) مراتب ليحل بالمركز 134 عالميا؛
- سجل مؤشر معززات الكفاءة أدنى قيمة له سنة 2013/2012 قدرت بـ 3,1 وأدنى ترتيب أيضا حيث حلّ بالمركز 136 عالميا ويعود السبب إلى تراجع مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال بـ 0,2 ليصبح 2,6 وتراجع ترتيبه بـ 13 مرتبة ليحل بالمركز 133، بالإضافة إلى تسجيل تراجع في مؤشر كفاءة أسواق السلع بـ 0,4 ليصبح 3,0 كما تراجع ترتيبه بتسع مراتب وحل

بالمركز 143 عالميا أي بالمركز ما قبل الأخير، كما حل مؤشر كفاءة أسواق العمل بالمركز الأخير عالميا وسجل أدنى قيمة للمؤشر عالميا هي 2,8 بتراجع قدره 0,6، كما تراجع أيضا مؤشر كفاءة أسواق المال بـ 0,2 ليصبح 2,4 ويحل بالمركز 142 عالميا، كما سجل مؤشر التعليم العالي والتدريب تراجعا بسيطا في قيمة المؤشر قدره 0,1 ليصبح 3,4 وتسجيل تراجع في ترتيبه بسبع مراتب ليحل بالمركز 108 عالميا مع تسجيل ثبات نسبي في قيمة مؤشر حجم الأسواق ليستقر عند القيمة 4,3 وتسجيل تراجع في ترتيبه بمرتبتين ليحتل الترتيب 49 عالميا؛

- سجل مؤشر معززات الكفاءة تقدما بسيطا في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر معززات الكفاءة حيث ارتفعت قيمة المؤشر بـ 0,1 ليصبح 3,2 كما تقدم ترتيبه بثلاث مراتب ليحل بالمرتبة 133 عالميا.
- سجل مؤشر معززات الكفاءة ارتفاعا بقيمة 0,5 ليصبح 3,4 محرزا تقدما في الترتيب العالمي بـ 19 مرتبة خلال الفترة من 2014/2013 إلى 2016/2015 ليحل بالمرتبة 117 عالميا سنة 2016/2015 حيث ويعود السبب إلى تقدم مؤشر حجم الأسواق بـ 0,3 ليصبح 4,7 محققا تقدما في الترتيب بعشر مراتب ليحل المركز 37 عالميا، فيما سجلت باقي المؤشرات ثباتا نسبيا في قيمة مؤشراتها مع تسجيلها تقدما بسيطا في ترتيبها لكنها بقيت ضمن المراتب الأخيرة في التصنيف العالمي.
- سجل أيضا مؤشر معززت الكفاءة تقدما بـ 0,1 ليصبح 3,7 محققا تقدما في الترتيب العالمي بثمان مراتب ليحل بالمرتبة 102 ويعود السبب إلى تقدم مؤشر حجم الأسواق ليبلغ قيمة 4,8 مع ثبات ترتيبه عند المرتبة 36 عالميا كما سجل مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقدما بـ 0,3 ليصبح 3,4 وتقدم ترتيبه بعشر مراتب ليحل بالمركز 98 عالمياكما سجلت باقي المؤشرات تقدما بسيطا في قيمة المؤشر وكذا الترتيب لكن بقيت المؤشرات تحل بالمراتب الأخيرة في التصنيف العالمي.

3.2.1 أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2017

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2018 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

الجدول 5: أداء مؤشر عوامل الابتكار للجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	تقدم قطاع الأعمال			الإبداع والإبتكار			درجة المؤشر العام	ترتيب المؤشر العام
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء		
2011/2010	3,3	108	-	2,8	107	-	3,0	108
2012/2011	2,9	135	-27	2,4	132	-25	2,7	136
2013/2012	2,5	144	-9	2,1	141	-9	2,3	144
2014/2013	2,9	144	0	2,4	141	0	2,6	143
2015/2014	3,2	131	+13	2,6	128	+13	2,9	133
2016/2015	3,3	128	+3	2,8	119	+9	3,0	124
2017/2016	3,31	121	+7	2,93	112	+7	3,1	119
2018/2017	3,3	122	-1	2,9	104	+8	3,1	118

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018.

سجلنا العديد من النقاط نذكرها في ما يلي:

- سجل مؤشر عوامل الابتكار أدنى قيمة له سنة 2013/2012 قدرت بـ 2,3 حيث حل بالمركز الأخير في التصنيف العالمي أي بالمركز 144 عالميا، ويعود السبب إلى تراجع كل من مؤشر تقدم قطاع الأعمال الذي انخفض من 3,3 سنة 2011/2010 إلى 2,5 سنة 2013/2012 وتراجع ترتيبه إلى المرتبة الأخيرة (144)، بالإضافة إلى تراجع مؤشر الإبداع والابتكار الذي انخفض من 2,8 سنة 2011/2010 إلى 2,1 سنة 2013/2012 مع تسجيل تراجع في الترتيب العالمي بـ 34 مرتبة حيث حل بالمرتبة 141 عالميا؛
- ارتفع مؤشر عوامل الابتكار بشكل تدريجي من القيمة 2,6 سنة 2014/2013 إلى القيمة 3,1 سنة 2019/2018 وهي أعلى قيمة سجلت لمؤشر عوامل الابتكار حيث حلّ بالمركز 118 عالميا، ويعود السبب إلى ارتفاع كل من مؤشر تقدم قطاع الأعمال الذي سجل ارتفاعا إلى القيمة 3,3 وبقي ثابتا خلال الفترة من 2016/2015 إلى 2018/2017 مع تسجيل تقدم في الترتيب بـ 24 مرتبة ليحل بالمركز 122 سنة 2018/2017، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر الإبداع والابتكار ليتراوح بين القيمتين 2,8 و 2,9 وتقدم ترتيبه بـ 37 مرتبة ليحل بالمرتبة 104 عند القيمة 2,9 التي سجلت سنة 2018/2017.

2.3 أداء مؤشر التنافسية للجزائر في تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة 2018-2019:

قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتغيير منهجية الحساب في تقرير التنافسية العالمية سنة 2018، حيث تم تصنيف المؤشرات إلى أربعة مجموعات هي: تمكين البيئة، رأس المال البشري، الأسواق ونظام الابتكار، كما تم اعتماد سلم التنقيط المئوي (100%) في تحديد قيمة المؤشر، حيث شهد ترتيب الجزائر تراجعا كبيرا في تقرير التنافسية العالمي سنة 2018 بست مراتب ليحل بالمركز 92 عالميا ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2019 لتبلغ الترتيب 89، سنحاول تتبع أداء المؤشرات الفرعية في ما يلي:

1.2.3 أداء مؤشر المتطلبات الأساسية للجزائر خلال الفترة 2018-2019

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تتبع أداء المؤشر:

جدول 6 :أداء مؤشر تمكين البيئة للجزائر خلال الفترة 2018-2019

السنوات	المؤسسات			البنية التحتية			اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال			بيئة الاقتصاد الكلي		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	44	120	-32	61	88	+5	47	83	+15	69	111	-40
2019	46	111	+9	64	82	+6	53	76	+7	71	102	+9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019.

قمنا بتسجيل العديد من النقاط نوجزها في ما يلي:

- شهدت سنة 2018 تراجعا حادا في مؤشر المؤسسات بـ 32 مرتبة ليحل بالمركز 120 عالميا، كما شهدت نفس السنة تراجع كبيرا في مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي حل بالمرتبة 111 عالميا مسجلا تراجعا بـ 40 مرتبة عن السنة التي سبقتها، كما شهد مؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقدما في الترتيب العالمي بـ 15 مرتبة ليحتل الترتيب 83 عالميا، بالإضافة إلى تقدم بسيط في مؤشر البنية التحتية الذي تقدم بالترتيب بخمسة مراتب ليحل بالترتيب 88 عالميا؛
- تقدم ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمية سنة 2019 بثلاث مراتب ليحل بالمركز 89 عالميا مع تسجيل تقدم في كل المؤشرات الفرعية لمؤشر تمكين البيئة لكن المؤشرين الأكثر تقدما هما مؤشري المؤسسات وبيئة الاقتصاد الكلي اللذان تقدما بتسع مراتب.

1.2.3 أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2018-2019

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تتبع وتفسير أداء المؤشر:

جدول 7: أداء مؤشر رأس المال البشري للجزائر خلال الفترة 2018-2019

السنوات	الصحة والتعليم الأساسي			التعليم العالي والتدريب		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	81	66	+5	57	88	+4
2019	83	56	+10	59	85	+3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019.

تقدم المؤشرين الفرعيين لمؤشر رأس المال البشري لكن المؤشر الأكثر تقدما هو مؤشر الصحة والتعليم الأساسي الذي تقدم بـ 15 مرتبة خلال الفترة 2018-2019 ليحل بالترتيب 56 عالميا سنة 2019، فيما تقدم مؤشر التعليم العالي والتدريب بسبع مراتب خلال نفس الفترة ليحل بالمركز 85 عالميا سنة 2019.

2.2.3 أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2018-2019

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

جدول 8:أداء مؤشر الأسواق للجزائر خلال الفترة 2018-2019

السنوات	كفاءة أسواق السلع			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق المال			حجم الأسواق		
	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء	العلامة	الترتيب	فرق الأداء
2018	45	128	+1	44	134	-1	48	122	+3	66	38	+2
2019	46	125	+3	47	131	+3	50	111	+11	66	38	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019.

سجل كل من مؤشر كفاءة أسواق السلع ومؤشر كفاءة أسواق العمل ومؤشر كفاءة أسواق المال أضعف أداء رغم تحقيقهم بعض التقدم لكن الأداء المحقق يبقى بعيد عن المستوى المطلوب، كما استقر مؤشر حجم الأسواق عند المرتبة 38 خلال سنتي 2018 و 2019 عند القيمة 66.

3.2.3 أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2018-2019

يوضح الجدول التالي أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2018-2019 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها حتى نتمكن من تفسير أداء المؤشر:

جدول 9: أداء مؤشر نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة 2018-2019

السنوات	تقدم قطاع الأعمال			الإبداع والإبتكار		
	القيمة	الترتيب	فرق الأداء	القيمة	الترتيب	فرق الأداء
2018	51	113	+9	30	106	-2
2019	56	93	+20	34	86	+20

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2017/2018, 2018, 2019.

سجل مؤشري نظام الابتكار للجزائر خلال الفترة المدروسة تقدما ملحوظا فقد حقق مؤشر تقدم قطاع الأعمال ارتفاعا في قيمة المؤشر بخمس نقط محققا تقدما في الترتيب بـ 29 مرتبة خلال السنتين الأخيرتين ليحل بالترتيب 93 عالميا سنة 2019، كما حقق مؤشر الإبداع والابتكار تقدما بعشرين مرتبة خلال سنة 2019 ليحل بالمرتبة 86 عالميا بعد أن ارتفعت قيمة المؤشر بأربع نقط.

4. مناقشة وتحليل النتائج:

أظهر المؤشر العام لتنافسية الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العالمية، ما يعكس فشل السياسات والبرامج التي سطرتها الدولة في سبيل رفع تنافسية اقتصادها وإدماج مؤسساته في الأسواق العالمية، حيث أظهر أداء المؤشرات الفرعية مكامن الضعف التي يتعين على الدولة التركيز على إصلاحها، حيث لمسنا ضعف مؤشر المتطلبات الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة وكذا مؤشر التمكين البيئي رغم التحسن النسبي في كل من المؤشرين الفرعيين (بيئة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية) إلا أنّ باقي المؤشرات سجلت أسوأ الأداء ما انعكس بالسلب على المؤشر العام، بالإضافة لمؤشر معززات الكفاءة للاقتصاد الجزائري ومؤشر كفاءة الرأس المال البشري اللذان سجلا أداءً مخيبا، بالإضافة لمؤشر الأسواق الذي يعتبره أداءه دون المستوى المطلوب، كما أنّ مؤشر نظام الابتكار من بين الأسوأ عالميا رغم التحسن الطفيف في قيمة مؤشره.

5. خاتمة:

تلعب الحكومات دورا رئيسيا في رفع تنافسية اقتصادها، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائري في سبيل ترقية اقتصادها ورفع تنافسية مؤسساته، إلاّ أنّ النتائج كانت مخيبة للطموحات حيث نجد أنّ الجزائر احتلت مراتب متأخرة في التصنيف العالمي للتنافسية خلال فترة الدراسة. إنّ الهدف الأساسي من تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري هو صياغة اقتراحات لرفع تنافسيته وتأهيل مؤسساته للاندماج في السوق العالمي نذكرها في ما يلي:

- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وكذا إصلاح القطاع العمومي وذلك من خلال:

أ- تحجيم التدخل الحكومي من خلال تنظيم عملية الاستثمار وإعادة صياغة دور الدولة بالصيغ التي تجعل منها شريك في النشاط الاقتصادي؛

ب- إصلاح القطاع العام بمحاربة البيروقراطية الإدارية والرشوة والفساد من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنة الإدارة؛

ت- العمل جدية على تطوير السوق المالي؛

ث- إصلاح السياسة النقدية؛

- إعادة النظر في السياسات النهوض بالقطاع الإنتاجي وذلك من خلال:

أ- الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية مثل القطاع الزراعي، السياحي، الصناعي؛

ب- الاستثمار في التكنولوجيا العالية؛

ت- إعادة ترتيب أولويات الاقتصاد الوطني.

- ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعادة إصلاح المنظومة التعليمية؛
- تفعيل التعاون بين مراكز البحث والجامعات والمؤسسات الاقتصادية؛
- تشجيع الابتكار عن طريق توفير المناخ المناسب للمبتكرين وابتكار أساليب تقرب المبتكرين من المؤسسات الاقتصادية؛
- تأهيل القطاع المصرفي الجزائري بما يتماشى والتطورات العالمية.

قائمة المراجع:

1. مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، مصر، 2011.
2. المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011.
3. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها بحوث ودراسات ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.
4. ظافر محمد محمود، القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
5. سامر علي البوش، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية ودورها في التجارة الخارجية السوري، دمشق سوريا، 2014.
6. كبيري فتيحة، فعالية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في رفع تنافسية المؤسسات،أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد جامعة تلمسان،الجزائر، 2018.

7. محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، (رسالة ماجستير) منشورة. جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
8. بورادي ساعد و عيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السياحة والسفر في بلدان المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر 2015.
9. معهد التخطيط القومي، عرض تقرير التنافسية العالمية، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019.
10. طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
11. هبة الله أورسي تنافسية القطاع السياحي و انعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر)، (أطروحة دكتوراه) غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف الجزائر، 2012.
12. World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports 2010/2011, 2011/2012, 2012/2013, 2013/2014,2014/2015, 2015/2016, 2016/2017, 2017/2018, 2018, 2019.